مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 03- ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish.

دور الإقراض الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة ولاية الطـارف

The role of the agricultural credit in the development of the agricultural sector in Algeria – A case study of El Tarf

عاتــي يمينة *
جامعة بسكرة، الجزائر
yamina.ati@univ-biskra.dz

غالم عبد الله
جامعة بسكرة، الجزائر
a.ghalem@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم:2019/09/01 تاريخ المراجعة:2019/10/05 تاريخ القبول: 2019/10/16

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور التنموي للقروض الفلاحية بتوفير المتطلبات الأساسية للقطاع الفلاحي، وتطويره للحاق به بركب القطاعات الأخرى، وتوفير الموارد المالية والمادية للفلاحين، ومرافقتهم وحماية منتجاتهم.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن القروض الفلاحية المختلفة لها دورًا هامًا في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أن النمو لم يرتق للأهداف المرجوة نتيجة العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإقراض الفلاحي، التنمية الفلاحية، الإنتاج الفلاحي.

*المؤلف المراسل: عــاتي يمينـة، الإيميل: minaymina.36@gmail.com

Abstract

This study aims to highlight the role developmental of agricultural credit by providing the requirements of the agricultural sector, and its development with other sectors, to provide financial and material resources to farmers, accompany them and protect their investments.

This study showed the various credit agricultural play an important role in the development of the agricultural sector, but this growth did not rise to the desired goals due to the many challenges and problems facing this sector in Algeria.

Keywords : Agricultural credit, agricultural development, agricultural production.

1.مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي من أهم القطاعات الاقتصادية، يتطلب الكثير من الدعم والاهتمام لمساهمته في توفير الغذاء، وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، ومنه تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما تهدف إلى تحقيقه الجزائر منذ استقلالها، من خلال وضع خطط وبرامج ضمن الإصلاحات الهيكلية المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد الوطني، بالتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وذلك رغبة الحكومة في دعم القطاع وإخراجه من بؤر التخلف، وتركزت سياسات الدعم والمرافقة بتوفير التمويل للفلاحين، نظرا لخصوصية وطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية ومتطلبات مدخلاتها، وحساسيتها تجاه العوامل الطبيعية، والمناخية، والتسويقية، والتغيرات الاقتصادية، وكذا ضعف مداخيل الفلاحين، وتميزت سياسات التمويل الفلاحي بالتطور والتميز، بتوفير قروض بنكية للفلاحين في إطار التعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفوائد تفضيلية، باعتباره البنك الوحيد المتخصص في تمويل النشاط الفلاحي. وترتكز الدراسة على إبراز فعالية القروض الفلاحية التي باشرتها الحكومة ضمن جملة من الإصلاحات الاقتصادية الموجهة لتطوير القطاع وعصرنته، بالإجابة على التساؤل التالي: ما هو دور سياسة الإقراض الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر وبولاية الطـارف على الخصوص؟

- **فرضية الدراسة:**

إن اهتمام الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي ورسم رؤى بعيدة حول تطويره وتنويعه يعتمد أساسا على تطوير وتيسير سياسة الإقراض البنكي بمختلف تقنياتها.

- **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في معرفة المساهمة التنموية التي تحدثها القروض الفلاحية للقطاع، وأهم التحديات والصعوبات التي تعرقل تحقيق أهدافها الكاملة.

- **منهجية الدراسة:**

للإجابة على التساؤل المطروح، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر محل الدراسة، وتحليل المؤشرات المرتبطة بها، بالاعتماد على إحصائيات مستمدة من المؤسسات والمصالح المعنية بالقطاع الفلاحي.

2. آليات الإقراض الفلاحي في الجزائر:

عمدت الجزائر على وضع وتبسيط إجراءات تمويل الاستثمار الفلاحي، بتوفير موارد مالية في شكل قروض بنكية ومخصصات الدعم الحكومي في ميزانيتها العامة، من خلال نظام تمويل ملائم يعتمد على التعاقد بين البنك العمومي للفلاحة والتنمية الريفية والحكومة، يتناسب مع خصوصيات قطاع الفلاحة الجزائري وانشغالات الفلاحين، باعتبارهم العنصر الهام والمنتج للثروة، كما يتناسب مع أهداف البنك باعتباره مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح.

1.2 تعريف القرض الفلاحي:

القرض الفلاحي هو قرض يكتسي المعنى العام للقرض البنكي، وهو مبلغ مالي مدفوع من طرف مؤسسات مالية للفلاحين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات لتمويل أنشطتهم في فترة زمنية محددة، وبمعدل فائدة محدد مسبقا، (علاش و قرامطية، 2013، صفحة 67) والقروض الفلاحية لها آجال قصيرة، متوسطة وطويلة تختلف باختلاف نوع النشاط الفلاحي. وهي أيضا قروض مقدمة للمزارعين لشراء البذور والسماد والمعدات الزراعية، وتكون لأجال قصيرة ومتوسطة (سمير ذيب و واخرون، 2012، صفحة 63)،وتهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية (بن سمينة و بن سمينة، 2006، صفحة 2)، والقروض الفلاحية لها أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها.(بوطورة و زغلامي، 2017، صفحة 54)

2.2.تقنيات الإقراض الفلاحي في بالجزائر: للإقراض الفلاحي بالجزائر عدة أشكال أهمها ما يلي:

أ.قرض الرفيق: يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار التعاقد مع الحكومة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، ويطلق عليه بالرفيق لمرافقة الفلاح في مواسم الحرث والبذر، دخل حيز التنفيذ سنة 2008، وهو قرض مدعم بنسبة 100%، تتكفل الحكومة بتسديد التكلفة الحقيقية للفوائد اتجاه البنك، مدته سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر في حالة الظروف القاهرة، يمنح للفلاحين، والمربين بصفة فردية أو في شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات وفيدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ويغطي قرض الرفيق المجالات الآتية:

– اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة ومواد المعالجة)؛ وأغذية الحيوانات (كل الأصناف) وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية، بناء أجهزة الري، اقتناء العتاد الفلاحي، وانجاز منشات التربية والتخزين، وإقامة البيوت البلاستيكية؛

وقرض الرفيق الاتحادي (الفيدرالي):هو قرض استغلالي ومدعم بالكامل مخصص لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الشركات التجارية أو التعاونيات، وينشط في عملية تجهيز

المنتجات الزراعية وتخزينها و/ أو تثمينها (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2019)، يمنح لفائدة متعاملين إقتصاديين عموميين أو خواص، يساهمون في منح قروض تموين للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات الناشطة في الشعب ذات الصلة. (مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، 2011، صفحة 4).

ب. قرض الاستثمار "التحدي": هو قرض متوسط وطويل الأجل تم اعتماده في 2011 وهو مدعم 100% من طرف الحكومة، يمنح من قبل بنك الفلاحة بموجب اتفاقية مبرمة في إطار دفتر شروط قانوني بين بنك (BADR) ووزارة الفلاحة، للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لإنشاء وانجاز مستثمرات ومشاريع فلاحية جديدة أو إعادة توسيعها، وتتكفل الحكومة بتسديد مبالغ الفائدة كليا نيابة عن الفلاح، لمدة ثلاث سنوات متتالية من أجَل القرض، ثم تتناقص عملية الدعم تدريجيا،ويسدد المستفيد فوائده بمعدل 1% ابتداء من السنة الثالثة إلى خمس سنوات، وبعدها بمعدل 3% في السنة الخامسة إلى سبع سنوات، وبعدها يتم رفع الدعم نهائيا عن القرض ويدفع المستفيد عوائد القرض بشكل عادي إذا تأخر.

وتحدد المساهمة الشخصية من القرض بـ 10% للمستثمرات والمشاريع التي تقل مساحاتها عن 10 هكتار، و20% للمشاريع التي تزيد مساحاتها عن 10 هكتارات وتمتد أجاله المتوسطة من 03 إلى 7سنوات والطويلة تمتد من 8 إلى 15 سنة مع قابلية تمديد الأجلين لمرة واحدة من سنة إلى ثلاث سنوات أخرى. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2019)

ت. الائتمان ألإيجاري: هو عملية مالية وتجارية تعقد بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، لتغطية إيجار سلع وتجهيزات معينة، تدخل بشكل مباشر في تنفيذ و/أو توسيع المشاريع الاستثمارية، ويسمى البنك منظم القرض الإيجاري (مؤجر)، والمستفيد من القرض (المستأجر)، ويرتكز هذا الائتمان على المعدات المنتجة محليا وخاصة منها الزراعية لتشجيع المنتوج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني. (وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2019)

ويشترط الائتمان ألإيجاري أن يصل الرصيد إلى 100٪ من تكلفة المعدات المراد الحصول عليها، والمشاركة الشخصية للمستأجر تكون بين 20 و30 ٪ من التكلفة الإجمالية للعتاد المستأجر، ومدة عقد الإيجار10 سنوات للحاصدات الجماعية و05 سنوات للمعدات الأخرى، ويستفيد المستأجر من تأجيل من ستة أشهر إلى سنة واحدة بحسب طبيعة المشروع الفلاحي وتصنيفه.

ث. القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يستفيد من هذه القروض الشباب البطال الذين لا تتعدى أعمارهم18 عاما، ويتم إدارته من قبل الوكالة في صيغتين هما:

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول): وهي قروض بدون فوائد تمنح من الوكالة بعنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000دج، للشباب الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات، ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق أنشطتهم، لمدة تسديد لا تتعدى 36 شهرا، وقد تصل قيمتها إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب

-الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة، بنك، مقاول): وهي قروض موجهة لتمويل مشروع لا تتعدى كلفته 1.000.000دج، وتقدم بقرض بنكي بنسبة70٪، وسلفة الوكالة بدون فوائد بنسبة 29٪، و1٪ نسبة المساهمة الشخصية (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2019)، ومدة تسديده 08 سنوات مع فترة تأجيل للتسديد بـ 03 سنوات للقرض البنكي.

ج. القروض المقدمة من طرف صندوق التامين عن البطالة: يرافق هذا الجهاز الشباب البطال تتراوح أعمارهم بين30 و50سنة، بمنح مساعدات وامتيازات مالية وجبائية، لانجاز واستحداث مشاريع تنموية ومهنية تعتمد على نمط التمويل الثلاثي بشراكة كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق، بتكلفة استثمارية لا تتعدى10 ملايين دج. (الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، 2019). والأنشطة الفلاحية لم تستثن من هذا النمط التمويلي المقدم من صندوق (CNAC)، عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لأنه البنك الوحيد المتخصص في تمويل القطاع الفلاحي.

الجدول 1: شروط التمويل عن طريق وكالة CNAC

الاستثمار	يقل أو يساوي 5.000.000 دج	يفوق5.000.000 دج واقل من أو يساوي 10.000.000دج
المساهمة الشخصية	%01	%02
قرض بدون فوائد من CNAC	%29	%28
القرض البنكي	%70	%70
مدة القرض 08 سنوات منها 03 سنوات فترة تأجيل		

المصدر: (مجدولين، 2017، صفحة 202)

ج. القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تتمثل هذه القروض في شكل مساعدات مالية تقدم للشباب المستثمر، بدون فوائد تتضمن امتيازات جبائية وشبه جبائية، وتمنح في شكل صيغتين لتمويل مراحل الانجاز والاستغلال وهما :

الجدول2: صيغ التمويل لوكالة ANSEJ

	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
التمويل الثلاثي	حتى 5.000.000 دج	%29	%01	%70
	من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	%28	%02	%70
التمويل الثنائي	حتى 5.000.000 دج	%29	%71	-
	من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	%28	%72	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة:(www.ansej.org.dz)

، للشباب المستثمر في مجال الفلاحة، مدعمة ANSEJهذه القروض الممنوحة من قبل وكالة فوائدها بنسبة 100%، تتحمل سدادها الحكومة من ميزانيتها لصالح البنك المقرض.

3.2 أهداف سياسة الإقراض الفلاحي: تهدف هذه السياسة إلى:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة، ويساعد على تملك الأراضي في مدة قصيرة نسبيا؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم (زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف)، وزيادة كفاءة الإنتاج وتسهيل الحصول على المواشي والآلات و مستلزمات القطاع؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية غير المتوقعة، وحماية المشروع الزراعي من الفشل و الخسران؛ (اكتفاء، 2017، صفحة 47)
- توفير الموارد المالية والمادية للفلاحين بأقل التكاليف، وبفوائد تفضيلية، وأحسن جودة للعتاد والتجهيزات الفلاحية وبطريقة ميسرة تتوافق مع المقدرة المالية للفلاح؛
- تحقيق التكامل والترابط بين المنتوج الفلاحي من مصدره والصناعة الغذائية.

3. واقع سياسة الإقراض الفلاحي بولاية الطارف: قبل التطرق إلى سياسات الإقراض الفلاحي المعتمدة بالولاية، يجب معرفة خصوصياتها وما تتميز به هذه الولاية.

1.3.التعريف بالولاية وخصائصها الطبيعية:

ولاية الطارف ولاية حدودية تقع في شمال شرق البلاد، وهي منطقة فلاحية وغابية وسياحية مساحتها الإجمالية 289.175هكتار، بها سهول بمساحة 3394.94كلم^2، وأربع بحيرات: بحيرة الطيور، بحيرة أوبيرة، بحيرة طنقة وبحيرة المالح، وشريط ساحلي يمتد على طول 90 كلم، وغابات كثيفة تتوسع على 17.311 هكتار، وجبال على مساحة 1632,75 كلم^2 حوالي 57٪ من تراب

الولاية، مناخها رطب ومعتدل, يتراوح معدل التساقط بها ما بين 900إلى 1200 مم/سنويا. (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، سنة 2017)

2.3.إمكانيات القطاع الفلاحي بولاية الطارف:

أ.الأراضي الفلاحية: تعتبر الأرض أهم عناصر الإنتاج الفلاحي، وتتميز الولاية بأفضل الأراضي الفلاحية لخصبة تربتها والصالحة للعديد من المنتجات الزراعية، تقدر مساحتها بـ84031 هكتار من إجمالي مساحة الولاية، بها 71173 هكتار أراضي فلاحية مستغلة (88%)، منها نسبة 18% أراضي مسقية أي (13757 هكتار) (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، سنة 2017، صفحة 25)، وتتوزع هذه الأراضي بحسب تواجد القدرات الإنتاجية عبر مختلف أقاليم الولاية.

الموارد المائية: تتوفر ولاية الطارف على ثروة مائية هائلة نظرا لموقعها الاستراتيجي الساحلي، بحجم 4 سدود، و4 بحيرات، و28 وديان رئيسية و31 محطة للتصفية.

الجدول3: الموارد المائية لولاية الطارف

/	ضخ المحطات	محطات التصفية	السدود		منابع المياه		المنابع الطبيعية	الوديان الرئيسية
			طاقة الاستيعاب (CAP/HM3)	العدد	السطحية (m3/j)	الجوفية (m3/j)		
المجموع	/	31	379	4	32712	43828	22809.6	28

المصدر: منوعرافيا، سنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية.

الميكنة الفلاحية: يقصد بها إحلال القوى الميكانيكية والمعدات الحديثة الملحقة بها محل القوى الحيوانية، والبشرية، والأدوات البدائية، لإحداث تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج الفلاحي وتطوير أساليب المعيشة داخل المجتمع الريفي (يوسف و واخرون، 2011، صفحة 95)، ونظرا لطابع الولاية الفلاحي والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة بطرح المخططات والبرامج التنموية المتلاحقة على المستوى الوطني من 1999 الى 2014،(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي)، عرفت الميكنة الفلاحية بالولاية تحسن وتقدم معتبر.

الجدول 4: الميكنة الفلاحية للولاية للفترة الممتدة من 2008-2017.

الآلات بالوحدة/ السنة	2008/2007	2010/2009	2015/2014	2017/2016
الجرارات	1770	1774	2349	2560
الحاصدات	30	32	34	35
مضخات الري ومعدات مختلفة	1496	1450	1596	2230

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، تقارير سنوية.

ب.التوزع السكاني: حسب إحصائيات سنة 2017 بلغ سكان الولاية 467020 نسمة، بمتوسط كثافة سكانية بـ 160نسمة/كلم2، تتوزع على7 دوائر و24 بلدية، منها ما يقارب 18 بلدية ريفية وفلاحية يتمركز بها نسبة46% من إجمالي السكان، والباقي في المناطق الحضرية للولاية، وتتركز اغلب اليد العاملة في القطاع الفلاحي بما يقارب نسبة 21.73%.

3.3. تقنيات الإقراض الفلاحي بالولاية منذ سنة 2000:

استفادت ولاية الطارف في إطار برامج التنمية الفلاحية والريفية التي اتبعتها الحكومة منذ الألفية الثالثة، من اعتمادات معتبرة، للنهوض وتطوير الإنتاج الفلاحي وتنويعه، عبر العديد من الأجهزة التي سهرت على تسيير هذه الاعتمادات، و في مقدمتها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره البنك العمومي الوحيد الذي يلعب دور الوسيط بين الفلاح والحكومة، ويقوم بتوفير الموارد المالية والعينية للفلاحين والمستثمرين، ومرافقتهم طيلة مراحل الاستغلال والاستثمار الفلاحي، والجدول 5 يوضح مسار التمويل الفلاحي في الولاية منذ سنة 1999.

الجدول 5: إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة بالولاية (1999-2018)

المخطط	1999/ 2004	2005/ 2009	2010/ 2014	2015/ السداسي الأول لسنة 2018.	المجموع
الاعتمادات(مليون دج)	212.493	358	2.823	23.671	239794

المصدر: تقرير سنوي لمديرية المصالح الفلاحية للولاية لسنة 2018.

أ.**قرض الرفيق:** كما سبق الإشارة إليه فهو قرض يغطي العمليات الإنتاجية الفلاحية الموسمية التي لا تتعدي السنتين، كزراعة الحبوب (القمح والشعير، والخضروات) والأنشطة الفلاحية الموسمية التي لا تتعدى آجال الحرث والجني السنتين بالولاية.

ب.**قرض التحدي:** وهو قرض يستفيد منه الفلاح لانجاز أو توسيع مستثمرات فلاحية سواء فلاح فردي أو جمعيات، أو تعاونيات، أو مؤسسات مشتركة، وتم منح ما يقارب 1828 مليون دج ابتداء من أول إطلاق لهذه التقنية سنة 2014 عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول6: قرض التحدي بالولاية للفترة الممتدة من (2014-2018)

السنة	المبلغ الإجمالي للاستثمار الفلاحي /مليون دج	مبلغ القرض / مليون دج
2014	445	292
2015	1.209	247
2016	1.240	666
2017	207	180
2018	2.227	983

المصدر: تقارير سنوية من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف.

وحسب الجدول6، هناك نمو تدريجي لقرض التحدي بالولاية، بلغ 292مليون دج عند تنفيذ البرنامج في2014، وارتفع سنة 2016 إلى مبلغ 666 مليون دج، ليرتفع سنة 2018 إلى أعلى مستويات له ويبلغ 983 مليون دج، وتوزعت هذه المبالغ بين مختلف الشعب كانجاز وإنشاء العديد من المستثمرات الفلاحية؛ وإنشاء مشاريع لاقتصاد المياه ومضخات الري، اقتناء العتاد الفلاحي المتطور، وإنشاء مخازن لتخزين المنتجات والمحاصيل، ووحدات للصناعة الغذائية، وتربية المواشي.

ت.**القروض الفلاحية المقدمة من الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:** عرفت القروض المقدمة من طرف جهاز CNAC، نموا مضطردا بعد التعديلات الجبائية والشبه جبائية وتمديد الفئة العمرية للشباب البطال، لإنشاء مشاريعهم في مختلف الأنشطة الفلاحية ، وقدرت هذه الأخيرة عام2006، حوالي 305مليون دج، وقرابة 275 مليون دج سنة 2015. (الشكل1).

الشكل1: تطور القروض الفلاحية المقدمة من طرف جهاز CNAC بولاية الطارف (2006-2018).

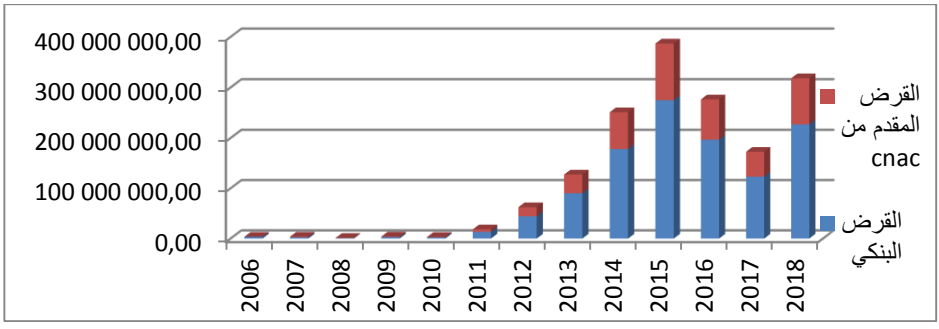

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف الوكالة للولاية .

ث.**القروض الفلاحية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** لم يستثن هذا الجهاز من تشجيع إنشاء وانجاز مشاريع ومؤسسات مصغرة ذات طالع فلاحي، من خلال منح

قروض عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالرغم من ضعف وقلة سقف الاستثمار إلا انه هناك إقبال كبير من طرف الشباب نتيجة التحفيزات المالية، والجبائية الممنوحة.

ج. الجدول7: قروض جهاز ANSEJ لقطاع الفلاحة بالولاية للفترة 2012-2018

الوحدة دج// السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مبلغ الاستثمار	633 580	590 024	1 248 977	809 099	484 121	235 242	552 697
القرض البنكي	436 869	410 052	873 546	565 600	338 008	163 934	383 581
المساهمة الشخصية	13 876	9 242	14 015	10 805	7 567	4 670	10 063
القرض المقدم من طرف الوكالة	182 834	170 729	361 415	232 694	138 546	6 664	156 098
عدد الملفات	205	181	360	197	104	44	98

المصدر: بيانات مقدمة من طرف وكالة ANSEJ بالطارف.

ح. الجدول7 يبين تذبذب في نمو القروض الفلاحية المقدمة للشباب المستثمر، في إطار التمويل الثلاثي من طرف وكالة ANSEJ، لإنشاء مقاولاتهم المصغرة، وبلغ حجم القروض في 2012 ما يقارب437 مليون دج، ليرتفع سنة2014 إلى 873 مليون دج، بمجموع 360 ملف، وبين سنتي 2015،2016 شهد الاستثمار الفلاحي في هذا الجهاز تراجعا محسوسا بنسبة 50% تقريبا، بسبب التدابير والسياسات المتشددة التي اتخذتها الحكومة لترشيد النفقات العامة اثر تراجع أسعار النفط العالمية نهاية عام 2014.

القروض الفلاحية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حسب الشكل2، نلاحظ مرافقة الوكالة للعديد من الشباب الطموح لانجاز واستغلال مؤسساتهم المصغرة في النشاط الفلاحي، بارتفاع حجم القروض الفلاحية من 837 ألف دج لسنة 2006، لتصل إلى5 ملايين دج سنة 2013، وهو ما يعكس إقبال كبير للشباب البطال للاستفادة من المساعدات المالية والامتيازات الجبائية والشبه جبائية.

الشكل 2: تطور القروض الفلاحية في إطار جهاز ANJEM بالولاية للفترة 2006-2018.

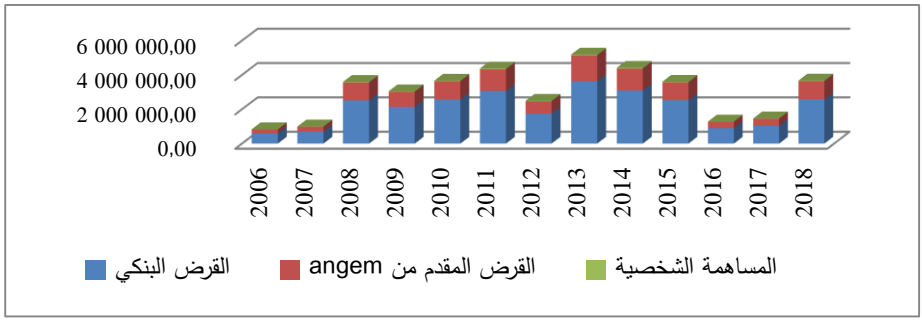

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من وكالة ANGEM لولاية الطارف.

4. دور الإقراض الفلاحي في تنمية القطاع:

1.4. مفهوم التنمية الفلاحية:

يقصد بالتنمية الفلاحية بأنها تخطيط بعيد المدى يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتعظيم العائد منه. (طالبي و سلمى، 2015، صفحة 214)، وتعرف أيضا بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية المتاحة وتحقيق إنتاجية وزيادة في المردود، ومنه تحسين الدخل الوطني وتحسين المستوى المعيشي للفرد (غردي، 2012، صفحة 8)، مع توفير مناصب شغل جديدة والحد من البطالة.

فالتنمية الفلاحية جزء من التنمية الاقتصادية وتحقق أهدافها، لأنها جملة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى رفع مستويات الدخل الإجمالي المحلي، وتحسين معيشة الأفراد، وضمان سبل العيش الكريم، بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وخلق مناصب شغل جديدة.

2.4 التطور التنموي للقطاع الفلاحي بالولاية:

نظرا للاعتمادات المالية التي استفادت منها ولاية الطارف للنهوض بالفلاحة وتطويرها ومنه تحسين المستوى المعيشي لسكانها، وزيادة الإنتاج المحلي، فالشكل3 يبين تطور الإنتاج الفلاحي بنوعيه الزراعي والحيواني بالولاية، الذي عرف نموا وتحسنا للأفضل وبلغ مقدار 47.36 مليون دج سنة 2014، مقارنة بسنوات 2006 و2007 حيث بلغ 7 مليون دج، و7.5 مليون دج على التوالي، وارتفع سنة 2016 ليبلغ أعلى مستوى له منذ بداية الإصلاحات التنموية المتتالية التي أقرتها الحكومة منذ سنة 2000.

الشكل 3: نمو الإنتاج الفلاحي للفترة 2006-2018 (الوحدة مليون دج)

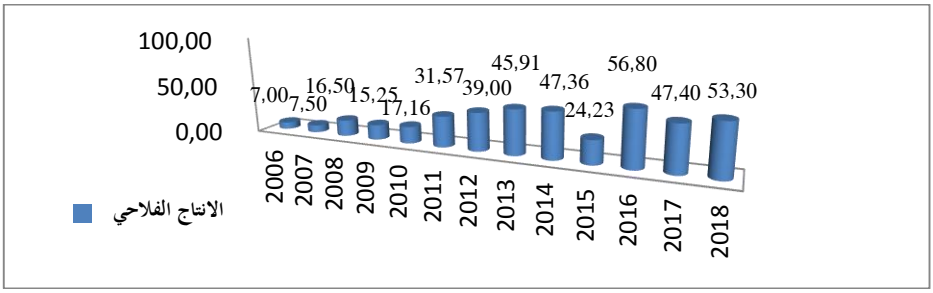

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية من مديرية الفلاحة لولاية الطارف.

3.4 تركيبة المحاصيل الفلاحية بولاية الطارف:

تتميز الولاية بتنوع المحاصيل والمنتجات الفلاحية بشقيها الزراعية والحيوانية كما يلي:

– **الحبوب:** تتركز شعبة الحبوب في الولاية على القمح اللين والصلب والشعير، وبعد تنفيذ البرامج التنموية لإنعاش القطاع الفلاحي، كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومخطط التجديد الفلاحي والريفي، شهد القطاع تحسن تدريجي نتيجة الاعتمادات المالية المسخرة لذلك، وشهدت شعبة الحبوب تناوب بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة2000 إلى غاية 2008 في الشكل4، حيث بلغ متوسط الإنتاج لهذه الفترة ما يقارب 239الف قنطار، وبعد انتهاج السياسة الجديدة للإصلاح الفلاحي والريفي سنة2009 شهدت هذه الشعبة نموا متواصلا حيث ارتفع الإنتاج من 213 ألف قنطار سنة2009، وبلغ577 ألف قنطار عام2017.

– **الخضر ومحاصيل الصناعة الغذائية:** شهدت شعبة إنتاج الطماطم والكاكاو والتبغ والخضر المختلفة، والتي تمثل اغلبها كمدخلات الصناعات الغذائية، نموا مستمرا خلال فترة الإصلاحات التي أقرتها الحكومة ما نتج عنه تصدر ولاية الطارف المرتبة الثانية في إنتاج الطماطم بنسبة22.7% وطنيا لسنة 2018.

– **الحليب:** قدر إنتاج الحليب بالولاية 73 مليون لتر سنة 2017، بعدما كان 32 مليون و47 مليون لتر 2001 و2009 على التوالي، حيث شهد نموا مستمرا، ما يعكس تزايد إمكانيات الولاية من رؤوس الأبقار والأغنام حوالي 91الف رأس للبقر منها حوالي 52 ألف رأس بقرة حلوب، و180 ألف من رؤوس الغنم، زيادة على السياسات السعرية، والتسويقية الخاصة بدعم الحليب.

– **اللحوم:** حسب معطيات الشكل4 عرف هذا المنتوج نموا متذبذبا ومتناوبا بين الارتفاع والانخفاض، بلغ سنة 2017 نسبة 14% بعد أن كان 11% سنة 2015 من إجمالي الإنتاج

الفلاحي للولاية، وتعود أسباب التذبذب في إنتاج هذا المنتوج إلى ظهور بعض الأمراض المعدية التي شهدتها الثروة الحيوانية خاصة في السنوات الأخيرة.

الشكل 4: التوزيع النسبي للتركيبة المحصولية الفلاحية بولاية الطارف.

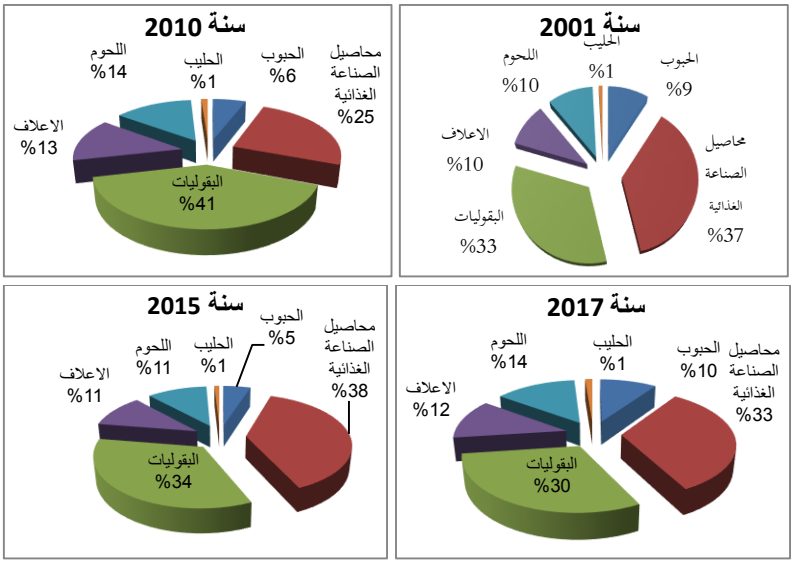

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية مقدمة من مديرية الفلاحة للولاية.

- **الاستثمار الفلاحي:** بعد تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي المتضمن جملة من الإجراءات التحفيزية والمساعدات المالية والجبائية، شجع العديد من الفلاحين والمستثمرين في القطاع على انجاز مشاريعهم بالولاية، والجدول8 يوضح تعزيز البنية التحتية للقطاع الفلاحي في الولاية.

الجدول8: الاستثمار الفلاحي لولاية الطارف لسنة 2015.

الاستثمار الفلاحي	المستثمرات الفلاحية الجماعية	المستثمرات الفلاحية الفردية	القطاع الخاص	المزارع النموذجية	المذابح البلدية	غرف التبريد $م^3$	وحدات التحويل	المجموع
عدد المستثمرات الفلاحية	1192	1573	9014	6	8	8	6	11785
المساحة الفلاحية (هكتار)	24080	6696	52139	1116	250 (رأس في اليوم)	48580	7500	84031
المساحة الفلاحية المستغلة(هكتار)	1192	1573	9014	6	/	/	/	11785

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، منوغرافيا الولاية، 2015.

-**الإنتاج الحيواني:** تتميز الولاية بثروة حيوانية متنوعة منها: تربية الأغنام، الأبقار، الماعز، الدجاج، وتربية الأرانب والنحل، وحسب الجدول9 بلغ عدد الأبقار 81525 رأس منها 37245 بقرة حلوب عام 2001، ليرتفع إلى97800 رأس و98130 رأس سنة 2014 و2015على التوالي، ما يعكس حجم القروض الفلاحية المدعمة لتربية الابقار والعجول، إلى جانب برامج العناية الصحية، وحملات التلقيح الوطنية المبرمجة بصفة دورية، غير أن التراجع الإنتاجي سنتي 2016و2017 كان نتيجة الأمراض المعدية والخطيرة التي شهدتها الثروة الحيوانية، خاصة لدى الأبقار والأغنام، انعكس مباشرة حجم الإنتاج ومدى نموه، أما بالنسبة لإنتاج الدجاج والديك الرومي، فهو في نمو.

الجدول 9: تطور الإنتاج الحيواني للفترة من 2000 إلى 2017 (الوحدة: رأس)

السنـــة	2001/2000	2010/2009	2015/2014	2017/2016
الأبقار(الحلوب)	81525 (37245)	91035 (45670)	98130 (50440)	90750 (51065)
الأغنام	104000	181200	162830	154590
الماعز	38000	44410	43540	38310
الدجاج	612000	576500	1018465	891800
الديك الرومي	16000	1500	10800	57600

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية للقطاع، مديرية الفلاحة للولاية.

- **اليد العاملة:** نظرا للطابع الريفي للولاية، ونص المرسوم التنفيذي رقم221 المؤرخ في 2002/07/13، الهادف إلى استقرار سكان الريف وتحسين معيشتهم، والتشجيع على عودتهم للأرياف في إطار سياسة تجديد السكن الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي وترقية المهن الريفية (شعيب و هاشمي، 2013، صفحة 212)، ما شجع أهالي المنطقة على الاستقرار بالأرياف وخدمة أراضيهم، حيث يستحوذ القطاع على نسبة 20.2% من إجمالي العمالة للولاية.

الجدول 10: تطور العمالة في القطاع الفلاحي (للسنوات 2008- 2015-2017).

السنوات/ النشاط	فلاحة + صيد بحري	التجارة	الإدارة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	أخرى	المجموع
2008	**26290**	15350	19193	7800	22915	3158	35436	130142
2015	**26407**	15487	20497	20608	2736	8339	94074	26407
2017	**33176**	25327	25741	13945	27579	21739	5187	152694

- **المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

والجدول10 يبين نمو وزيادة في اليد العاملة في الفلاحة والصيد البحري، حيث بلغ عددها عام 2008 ما يقارب 26290 عامل، لترتفع تدريجيا إلى 33176 عامل سنة 2017، من إجمالي العمالة، وهو نتيجة البرامج التنموية وتسهيلاتها في تحسين معيشة سكان الأرياف، وخاصة التسهيلات المالية التي سخرتها الحكومة للنهوض بالقطاع وتطويره.

4.4. تفسير العلاقة بين القروض البنكية الممنوحة وتطور الإنتاج الفلاحي:

يمكن تفسير العلاقة بين استخدام القروض الفلاحية وتطور الإنتاج الفلاحي، بإعطائها وصفا رياضيا واقتصاديا، من خلال توضيح متغيرات الدراسة كما يلي:

- Q_{AR} تمثل المتغير التابع وهو جزء من النموذج، يعبر عن كمية الإنتاج الفلاحي.

وكل من :

C_{RF} يمثل قرض الرفيق

C_{ET} يمثل قرض التحدي

C_{CN} يمثل القروض المقدمة للفلاحين من طرف صندوق (CNAC)

C_{AN} يمثل القروض المقدمة للفلاحين من طرف وكالة(ANGEM)

C_{AJ} يمثل القروض المقدمة للفلاحين من طرف وكالة(ANSEJ)

وهي متغيرات مستقلة تؤثر في نموذج الدراسة ولا تتأثر به.

وتوصف العلاقة رياضيا بالدالة المركبة التالية: $Q_{AR}=F(C_{RF},C_{ET},C_{CN},C_{AN},C_{AJ})$

وبالوصف القياسي تأخذ الشكل التالي:

$$Q_{AR} = \alpha_0 + \alpha_1 C_{RF} + \alpha_2 C_{ET} + \alpha_3 C_{CN} + \alpha_4 C_{AN} + \alpha_5 C_{AJ} + \mu$$

حيث :

($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$) تمثل الميل وتعبر عن التغير في كميات الإنتاج الفلاحي.

هي معلمة ثابتة أو معلمة الكفاءة التي تشير إلى قيمة مطلقة أي قيمتها موجبة، تفسر وجود α_0 و إنتاج فلاحي حتى عند عدم اللجوء إلى استخدام القروض الفلاحية، وهذا حسب القيم المحصل عليها للإنتاج الفلاحي للولاية.

أما μ فهو يعبر عن الخطأ العشوائي، ويعتمد الخطأ العشوائي على الصدفة، حيث:

- إذا كان $\mu' = 0$ فان النموذج خالي من مشكلة قياسية.
- أما إذا كان $\mu' \neq 0$ فهناك مشكلة قياسية.

وهذا النموذج لا يمكن تطبيقه أو إسقاطه على الدراسة لتقطع السلاسل الزمنية وعدم كفاية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالقروض الفلاحية للولاية.

والشكل5 يوضح تطور ونمو حجم الإنتاج الفلاحي في الولاية منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، حيث يلاحظ توسع ملحوظ في الإنتاج من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، وهو ما يفسر الإصلاحات والسياسات الجديدة التي أطلقتها الحكومة ضمن المخطط الوطني للتجديد الفلاحي والريفي، بتخصيص قروض بنكية خاصة تتميز بأسعار فائدة منعدمة (قرضي الرفيق والتحدي)، لتمويل ومرافقة الفلاح، إضافة إلى الإعفاءات والتحفيزات الجبائية والشبه جبائية ومخصصات الدعم الحكومي، الأمر الذي ساهم في رفع وزيادة قيمة الإنتاج الفلاحي المحلي الى 26.25 مليون دج لسنة2009 و56.80مليون دج لسنة 2016، بعد أن تراوح بين 4.78 و7.43 مليون دج للسنوات من 2000 الى 2007، أي قبل تطبيق القروض الفلاحية المدعمة.

الشكل رقم5: تطور الإنتاج الفلاحي (للفترة 2000-2018) (الوحدة مليون دج)

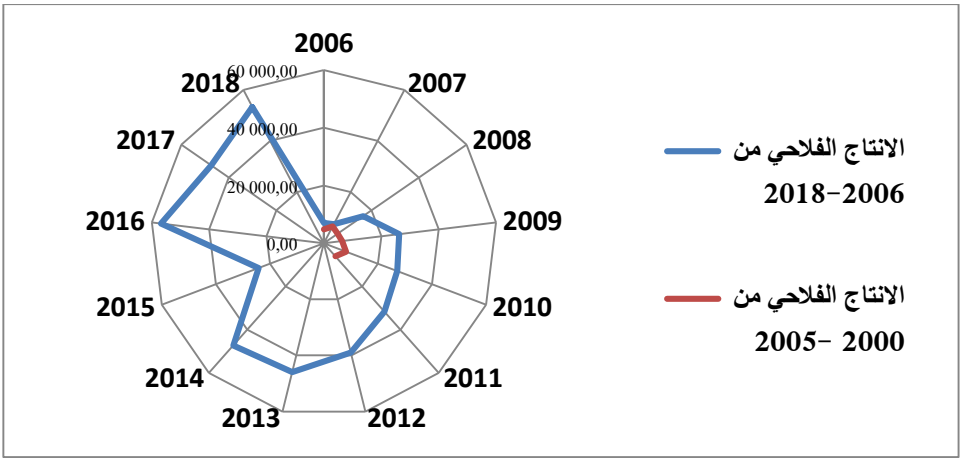

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

5.4. معوقات وتحديات الإقراض الفلاحي في الجزائر:

على الرغم من الإصلاحات والبرامج التنموية المتتابعة ، التي شهدها قطاع الفلاحة إلا أنها لا تخلو من المشاكل والتحديات التي تحول دون بلوغ أهدافها المنتظرة وأهمها:

- عدم التزام الفلاحون المقترضون والمدينون بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، خاصة منهم الذين خسروا مشاريعهم أو لم تنجح لأسباب طبيعية أو لظروف أخرى؛
- عدم مسؤولية المستفيدين من هذه القروض واستغلالها في أمور خارج إطار النشاط الفلاحي؛

- اقتصار التمويل البنكي الفلاحي على مؤسسة مالية وحيدة(بنك الفلاحة والتنمية الريفية) لا يكفي لتنمية قطاع اقتصادي استراتيجي كالفلاحة لثقل وتشعب أنشطته، وتركزه بالمناطق الريفية؛
- ضعف الثقافة البنكية والإرشاد الفلاحي، ما يفسر ضعف الخبرة الفلاحية لدى الفلاحين وخاصة الشباب؛ الضمانات المطلوبة على الشباب الفلاحين تشكل عائق لتسوية ملفاتهم (كالمساهمة الشخصية للحصول على القرض، أو عقد الملكية للأرض، عقود الامتياز،.. الخ).

5. خاتمــة:

سياسات الإصلاح المتعاقبة التي شهدها القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 ،كان لها دور محوري في تدخل الدولة في توجيه الأنشطة الفلاحية، خاصة من جانب توفير التمويل بمختلف آلياته، تتناسب مع المقدرة المالية للفلاح، في شكل قروض بنكية مدعمة، الأمر الذي ساهم في إعادة الاعتبار قليلا لقطاع الفلاحة، بعد أن همش على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وأهم النتائج التي تم استخلاصها ما يلي:

- القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية تلعب دورًا هامًا في تنمية القطاع الفلاحي لأنها قروض مدعمة تساهم في تخفيف العبء المالي للفلاح إلى جانب موارده الأخرى؛
- تساهم أجهزة دعم وتشغيل الشباب في تشجيع و توفير مناصب عمل للبطالين، وتساعدهم في انجاز مؤسساتهم الصغيرة، وإنشاء مشاريعهم الفلاحية؛
- قرض التحدي له دور فعال في بناء البنية الأساسية للقطاع الفلاحي، بإنشاء العديد من المستثمرات الفلاحية، والمؤسسات الإنتاجية المتعددة الأنشطة كالصناعة الغذائية، تربية المواشي، إنتاج الألبان ومشتقاتها وغيرها؛
- القروض الفلاحية المدعمة تساهم في تضييق الفجوة بين المدخرات المالية للفلاحين واحتياجاتهم المالية لاستمرارية مستثمراتهم وخاصة لمواجهة المشاكل الطبيعية الغير متوقعة؛
- الضمانات المطلوبة على شباب الفلاحين خاصة في منح القروض تشكل اكبر عائق أمامهم، و خاصة عقود الملكية، أو نسبة المساهمة الشخصية للقرض.

وبعد هذا التحليل والتوضيح تم طرح بعض المقترحات نذكر أهمها:

❖ زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي بتخصيص اعتمادات مالية معتبرة لأنه مصدر للغذاء الذي يعد السلاح المعاصر في يد الدول المتقدمة للضغط على البلدان الضعيفة اقتصاديا؛

❖ عدم التركيز على مؤسسة مالية واحدة لتمويل القطاع الفلاحي ومحاولة تقريب فروعها بالمناطق الريفية وتوعية الفلاحين وسكان الريف بأهمية الإقراض البنكي؛

❖ توسيع دائرة التمويل البنكي الفلاحي بإدراج الصيغ الإسلامية كالمشاركة والمزارعة والمساقاة؛

❖ تشجيع الجمعيات الفلاحية والاهتمام بالفئة الشبابية العاطلة عن العمل وإدماجها في القطاع الفلاحي، بتسهيل الحصول على القروض البنكية خاصة فيما يتعلق بالضمانات؛

❖ الاهتمام بتكوين الفلاحين وتقديم إرشادات فلاحية، لتطوير إمكانياتهم و تحسين منتجاتهم.

6. قائمة المراجع:

- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية. (سنة 2017). منوغرافيا ولاية الطارف. ولاية الطارف.
- علاش، احمد، وقرامطية، زهية.(2013). القروض الفلاحية و اشكالية عدم السداد- حالة الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية* . المجلد4 (العدد7)، 66-80.
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة. (2019). تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2019). تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/
- طالبي، بدر الدين، و صالحي، سلمى. (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*. (العدد 31)، 212-236.
- بغداد، شعيب، و هاشمي، الطيب. (2013). واقع التنمية الفاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط). *مجلة الحقيقة* (العدد 24)، 204-223.
- بن سمينة، دلال، وبن سمينة، عزيزة. (2006). سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية- (الصفحات 1-21). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مجدولين، دهينة. (2017). استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- ذيب، سوزان سمير، و واخرون. (2012). إدارة الائتمان (الإصدار الاول). عمان: دار الفكر ناشرون و موزعون.
- عوض يوسف، عادل، و واخرون. (2011). الاقتصاد الزراعي (الإصدار الاول). الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع.
- عذاب، زغير اكتفاء. (2017). دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010–2016). العراق: دائرة تخطيط القطاعات –وزارة التخطيط – .
- بوطورة، فضيلة، وزغلامي، مريم. (2017). آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر– دراسة حالة ولاية تسبة–. *مجلة البديل الاقتصادي* (العدد 7)، 52–67.
- غردي، محمد. (2012). القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،. اطروحة دكتوراه . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03.
- مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية. (22 02, 2011). تنفيذ قرارات مجلس الوزراء. مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل . الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2019). CREDIT ETAHADI. تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/CREDIT%20ETAHADI.pdf
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2019). CREDIT REFIG. تاريخ الاسترداد 14 03, 2019، من http:/www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf
- وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية. (2019). مقررات تنظيمية. الطارف.